الأمم المتحدة
A/79/158
الجمعية العامة
Distr.: General
15 July 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 22 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

التعاون في ميدان التنمية الصناعية

مذكرة من الأمين العام

يحيل الأمين العام طيه تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، المقدم طبقا لقرار الجمعية العامة 180/77.

* A/79/150.

120824 290724 24-12982 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

أولا - نظرة عامة على التنمية الصناعية

ألف - مقدمة

1 - تواجه المجتمع العالمي اليوم أزمات عالمية متعددة بعد مرور عامين على إصدار التقرير السابق عن التعاون في ميدان التنمية الصناعية (A/77/138) وبعد مرور عام على قطع منتصف الطريق المؤدية إلى عام 2030. وطبقا لاستعراض أهداف التنمية المستدامة الذي جرى في عام 2023، فإن مسيرة إنجاز العديد من الأهداف قد خرجت عن مسارها خروجا يتراوح بين الاعتدال والحدة، وأن الوعد الذي قطعته خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بات في خطر (A/78/80-E/2023/64). ولا تزال عدة أهداف من أهداف التنمية المستدامة التي تركز على القضايا الاقتصادية تعاني من نقص شديد في التمويل، بما في ذلك الهدف 9 (بناء الهياكل الأساسية القادرة على التكيف، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار)[1].

2 - وتأخر التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، ولكن البلدان النامية والفئات السكانية الأكثر فقرًا وضعفًا تعاني أكثر من غيرها من التقصير الجماعي. وتعرقل النزاعات الجيوسياسية التعافي الهش للاقتصاد العالمي في أعقاب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

3 - وفي ظل الاتجاهات الحالية، سيظل 575 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع في عام 2030، ولن يتمكن سوى ثلث عدد البلدان من خفض مستويات الفقر الوطنية إلى النصف. وارتفعت مستويات الجوع حاليا إلى أعلى حد شوهد منذ عام 2005، وتجاوزت أسعار المواد الغذائية الأسعار المبلغ عنها خلال الفترة 2015-2019[2]. وأخذت أوجه عدم المساواة في التعمق، وبدأ الوقت ينفد لإبقاء الزيادة في درجات الحرارة العالمية أقل من 1,5 درجة مئوية، لتجنب العواقب الوخيمة لأزمة المناخ وتحقيق العدالة المناخية لأكثر المتضررين منها. وترتفع مستويات ثاني أكسيد الكربون إلى مستويات لم تُشاهد منذ ملايين السنين. فإذا استمر التقدم بالوتيرة الحالية، ستظل الطاقة المتجددة تمثل جزءًا صغيرًا فقط من إمداداتنا من الطاقة بحلول عام 2030، ولن يتمكن نحو 660 مليون شخص من الحصول على كهرباء[3].

4 - وتذكرنا الأزمات الحالية بأن الأداء السليم لنظم الإنتاج الاقتصادي والصناعي العالمية أمر أساسي بالنسبة إلى جميع البلدان والمجتمعات. وتقدم البحوث الحالية والتقريران السابقان (A/75/158 و A/77/138) عن التعاون في ميدان التنمية الصناعية الأثر الإيجابي المضاعف الذي يمكن أن يكون للتنمية الصناعية وما يتصل بها من تعاون دولي في مجالات القضاء على الفقر، وإيجاد فرص العمل، وتشجيع شمول الجميع، والتصدي لأزمة الكوكب الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي.

5 - ويشهد تقدير دور النمو الاقتصادي في التنمية مرحلة نهضة. ويعد التصنيع الشامل للجميع والمستدام أحد الركائز الأساسية للهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة، ولهذا السبب فإنه يحظى بمكانة

(1) Dalberg, “Updated study of capacities and functions of the UN development system to accelerate progress on the SDGs”, May 2024.

(2) *The Sustainable Development Goals Report 2023: Special Edition* (United Nations publication, 2023).

(3) المرجع نفسه.

راســـخة في خطة التنمية المســـتدامة لعام 2030. وتعترف الجمعية العامة، في قرارها 180/77، بالولاية الفريدة من نوعها المنوطة بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وبالمساهمة المهمة التي تقدمها المنظمة في تشجيع التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة.

6 - ويركز الفرع الأول من هذا التقرير على الاتجاهات الحديثة في ميدان التنمية الصناعية. ويتضمن الفرع الثاني وصـــفا لدور التعاون في ميدان التنمية الصـــناعية في تنفيذ خطة عام 2030 . ويخلص هذا التقرير إلى توقعات.

باء - الاتجاهات الحديثة في ميدان التنمية الصناعية

الاتجاهات في ميدان الإنتاج الصناعي والتصنيع

7 - لا تزال التنمية الصـناعية والنمو في الإنتاج الصـناعي اسـتراتيجية رئيسـية للحد من الفقر بشـكل مســـتدام من خلال خلق فرص العمل وتوليد الدخل وزيادة الإنتاجية. ولهذا الســـبب، فإن تراجع النشـــاط الصـناعي والتجارة في السلع المصـنعة في عام 2020، في ذروة جائحة كوفيد-19، كان يشكل تطورًا مثيرًا للقلق. ومع ذلك، ســـرعان ما تعافى نمو التصـــنيع العالمي في عام 2021، حيث بلغ معدل النمو 8,5 في المائة عامئذ، وهو أعلى معدل يسجله منذ عام 2010. وظل النمو مستقرًا بعدئذ، وكان مشفوعا بزيادة سنوية نسبتها 2,7 في المائة في عام 2022 وما يقدر بنسبة 2,8 في المائة في عام 2023. وتشير التقديرات إلى أن القيمة المضـافة الصـناعية العالمية سـتصـل إلى 15,5 تريليون دولار (بالأسـعار الثابتة لعام 2015) في عام 2023، وهو أعلى مستوى لها على الإطلاق[4].

8 - ومع ذلك، لا يزال انتعاش التصـــنيع بعد جائحة كوفيد - 19 متفاوتًا في جميع أنحاء العالم. فعلى سـبيل المثال، رغم أن القيمة المضـافة الصـناعية في آسـيا وأوقيانوسـيا في عام 2023 كانت أعلى بنسـبة 18,7 في المائة من مستوى ما قبل الجائحة الذي أُبلغ عنه في عام 2019، فإن هذه القيم في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كانت أعلى بنسـبة 6,8 و 3,9 في المائة فقط من مسـتوياتها قبل الجائحة، على التوالي (انظر الشكل الأول).

(4) ما لم يُذكر خلاف ذلك، تشـــير الأرقام الواردة في هذا الفرع إلى القيمة المضـــافة الصـــناعية العالمية بالقيمة الثابتة للدولار عام 2015. أعدت اليونيدو التقديرات باسـتخدام بيانات مسـتقاة من قواعد بيانات الحسـابات القومية لليونيدو، المتاحة على الرابط https://stat.unido.org.

الشكل الأول

القيمة المضافة الصناعية بالأسعار الثابتة مقارنة بمستواها في عام 2019، أقاليم مختارة، 2019–2023

(المؤشر، 2019 = 100)

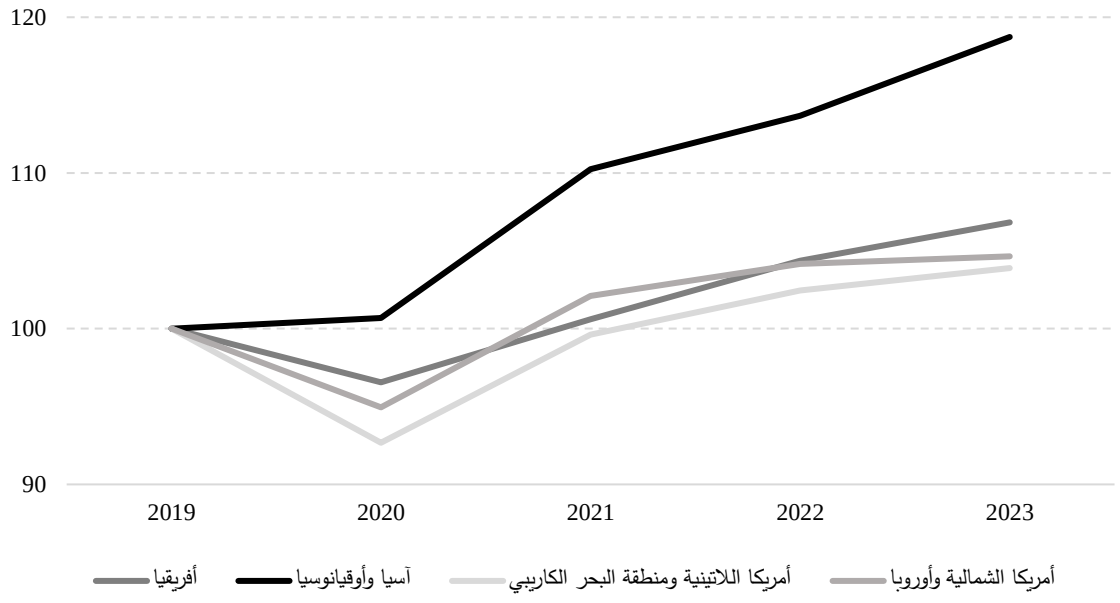

المصدر: قاعدة بيانات الحسابات القومية لليونيدو.

ملاحظة: قيم عام 2023 هي تقديرات أعدتها اليونيدو.

9 - وفي حين نمت القيمة المضافة الصناعية في الاقتصادات الصناعية بوتيرة تقدر بنسبة 2,6 في المائة في عام 2023، زادت القيمة المضافة الصناعية في الاقتصادات الصناعية بنسبة تقدر بـ 4,7 في المائة في العام نفسه، مما يدل على أن عملية تقارب قد تكون جارية. وهذا هو الحال أيضًا بالنسبة لأقل البلدان نموًا، حيث سجلت القيمة المضافة الصناعية نموًا بنسبة 5,6 في المائة في عام 2023، أي ضعف المتوسط العالمي.

10 - وساهم النمو السريع للإنتاج الصناعي في الاقتصادات المتوسطة الدخل في إعادة توزيع النشاط الاقتصادي العالمي بشكل كبير. وفي حين أن الاقتصادات المتوسطة الدخل كانت تمثل 23,2 في المائة من القيمة المضافة الصناعية العالمية في عام 1990، ازدادت حصتها إلى 50,7 في المائة في عام 2023. ويُعزى هذا التطور بشكل رئيسي إلى صعود الصين، وهي اقتصاد متوسط الدخل، كأكبر بلد مُصنّع في العالم. وفي عام 2023، نشأت نسبة 31,8 في المائة من القيمة المضافة الصناعية العالمية في هذا الاقتصاد وحده. ولكن في الوقت ذاته، ما برحت تتقلص الحصة النسبية للاقتصادات المرتفعة الدخل في القيمة المضافة الصناعية العالمية، حيث انخفضت من 76,2 في المائة في عام 1990 إلى 49,0 في المائة في عام 2023. وأنتجت الاقتصادات المنخفضة الدخل 0,6 في المائة من القيمة المضافة الصناعية في جميع أنحاء العالم في عام 1990؛ وبحلول عام 2023، تقلصت حصتها أكثر من ذلك لتصل إلى 0,3 في المائة فقط (انظر الشكل الثاني).

11 - وتهدف الغاية 2 من الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة إلى زيادة حصة التصنيع في إجمالي الناتج المحلي والعمالة ومضاعفتها في أقل البلدان نمواً. وعلى الرغم من التطور الإيجابي المتمثل في النمو المرتفع للقيمة المضافة الصناعية في الاقتصادات الصناعية، لا يزال التقدم المحرز في أقل البلدان نمواً منذ عام 2015 غير كافٍ لتحقيق تلك الغاية. فقد ارتفعت حصتها من القيمة المضافة الصناعية في إجمالي الناتج المحلي من 12,0 في المائة عام 2015 إلى 14,5 في المائة عام 2023، على الرغم من أن حصة العمالة في قطاع التصنيع في إجمالي العمالة انخفضت انخفاضا طفيفا من 7,8 في المائة في عام 2015 إلى 7,7 في المائة في عام 2022. وبالوتيرة الحالية، قد لا يتحقق هدف مضاعفة حصة التصنيع في اقتصاد أقل البلدان نمواً وأسواق العمل فيها بحلول عام 2030.

الشكل الثاني

توزيع القيمة المضافة الصناعية العالمية حسب فئة دخل البلد، 1990-2023

(النسبة المئوية)

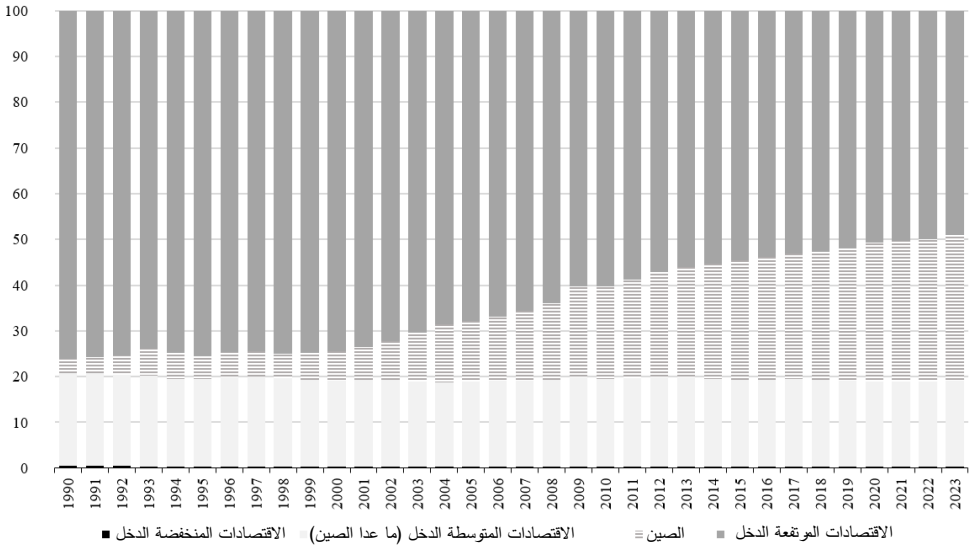

المصدر: قاعدة بيانات الحسابات القومية لليونيدو.

ملاحظة: قيم عام 2023 هي تقديرات أعدتها اليونيدو.

العمالة والاستدامة البيئية

12 - تعد الصناعة، بما في ذلك المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم، مصدرا رئيسيا من مصادر العمالة في الاقتصادات النامية والناشئة، ولهذا فإنها ذات أهمية أساسية لدعم سبل العيش ولجهود القضاء على الفقر.

13 - وارتفع عدد شاغلي وظائف التصنيع في جميع أنحاء العالم من 374 مليون في عام 2000 إلى 480 مليون في عام 2022، أي بزيادة سنوية متوسطها 1,1 في المائة[5]. وعلى الرغم من هذا النمو بالقيمة

(5) أرقام العمالة الواردة في هذا الفرع هي حسابات أعدتها اليونيدو باستخدام بيانات مستقاة من "العمالة حسب الجنس والنشاط الاقتصادي: تقديرات منمذجة من قبل منظمة العمل الدولية، تشرين الثاني/نوفمبر 2023"، قاعدة بيانات الإحصائية منظمة العمل

المطلقة، فإن العمالة في قطاع التصنيع لم تواكب قطاعات أخرى. وفي الواقع، تأثر نشاط التصنيع بشكل غير متناسب بالأزمات الأخيرة والتقدم التكنولوجي. وعلى الرغم من ارتفاع الحصة العالمية للقيمة المضافة الصناعية في إجمالي الناتج المحلي من 14,7 في المائة في عام 2000 إلى 16,7 في المائة في عام 2022، ولم يترجم ذلك النمو إلى زيادة مكافئة في عدد الوظائف: انخفضت نسبة العمالة في قطاع التصنيع من إجمالي العمالة انخفاضا طفيفا، خلال الفترة نفسها، أي من 14,5 في المائة إلى 14,1 في المائة. وكانت هذه الأرقام تدل على احتمال الفصل بين إنتاج قطاع التصنيع وخلق فرص العمل، إذ إن ارتفاع مستويات إنتاج التصنيع العالمي لم تترجم إلى زيادة موازيةٍ في التوظيف. وقد تأثرت النساء بوجه خاص، وانتحى توظيف النساء في مجال التصنيع اتجاهاً تنازلياً، وتسارع هذا الاتجاه بعد جائحة كوفيد-19[6]. وبينما كانت المرأة تمثل 42,8 في المائة من العمالة في قطاع التصنيع في عام 2000، انخفضت هذه النسبة إلى 41,9 في المائة في عام 2022.

14 - ويمكن أن يُعزى انخفاض نسبة العمالة في قطاع التصنيع جزئيًا إلى عملية خفض التصنيع الجارية في الاقتصادات المرتفعة الدخل، حيث انخفضت من 17,9 في المائة في عام 2000 إلى 12,9 في المائة في عام 2022. ومع ذلك، فإن التقدم المحرز في الاقتصادات المتوسطة والمنخفضة الدخل لم يكن كافيًا لتعويض ذلك الانخفاض. وارتفعت حصة العمالة في قطاع التصنيع من إجمالي العمالة من 14,2 في المائة عام 2000 إلى 15,4 في المائة عام 2022 في الاقتصادات المتوسطة الدخل، ولكنها ظلت راكدة نسبيًا في الاقتصادات المنخفضة الدخل، حيث ارتفعت من 5,3 في المائة إلى 5,5 في المائة فقط خلال الفترة نفسها.

15 - وإن التقدير الشامل لإمكانية خلق فرص عمل في قطاع التصنيع يحتاج أيضًا إلى مراعاة أن العديد من الخدمات المتعلقة بالتصنيع التي كانت تؤديها شركات التصنيع نفسها في الماضي يجري الآن تكليف مقدمي خدمات من الخارج بأدائها . وهذا يعني أن حصة العمالة في قطاع التصنيع في حسابات العمالة الوطنية كثيرًا ما تكون أقل من الواقع لأن الخدمات المرتبطة بالتصنيع تُحسب كعمالة في قطاع الخدمات[7]. وتشير بعض التقديرات إلى أن كل وظيفة في مجال التصنيع تخلق ما بين وظيفتين إلى ثلاث وظائف في القطاعات الاقتصادية الأخرى[8].

16 - وعلى الجانب الإيجابي، هناك دليل على وجود فصل لنشاط التصنيع عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، حيث ظلت الانبعاثات ثابتة نسبيًا بينما استمر الإنتاج في الارتفاع. وعلى الرغم من الزيادة الثابتة نسبيًا في القيمة المضافة الصناعية على مستوى العالم، فإن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن التصنيع ظلت مستقرة أو حتى شهدت انخفاضًا تدريجيًا في السنوات الأخيرة. وبينما زادت القيمة المضافة الصناعية العالمية بالقيمة الثابتة للدولار بنسبة 42,9 في المائة بين عامي 2010 و 2021، زادت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن التصنيع بنسبة 2,8 في المائة فقط خلال الفترة نفسها. ولعبت استراتيجيات

الدولية، "Employment by sex and economic activity: ILO modelled estimates, November 2023". متاحة على الرابط: https://ilostat.ilo.org/data.

(6) UNIDO, *Industrial Development Report 2024: Turning Challenges into Sustainable Solutions – The New Era of Industrial Policy* (Vienna, 2024).

(7) Jostein Hauge, *The Future of the Factory: How Megatrends Are Changing Industrialization* (Oxford, Oxford University Press, 2023).

(8) اليونيدو، *تقرير التنمية الصناعية 2024*.

التخفيف دورًا محوريًا في تحقيق هذا الانخفاض العالمي في كل من الطاقة وكثافة الكربون، مما أدى إلى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغيره من انبعاثات غازات الدفيئة بشكل فعال. وأخذت تزداد القدرة على تحمل تكاليف التقنيات المنخفضة الانبعاثات، مما يوفر العديد من البدائل المنخفضة أو عديمة الانبعاثات في مختلف القطاعات، بما في ذلك قطاع التصنيع. كما لعب دورًا في هذا الاتجاه الأهمية المتزايدة للصناعات ذات التكنولوجيا العالية في جميع أنحاء العالم، والتي يغلب عليها أن تكون أقل كثافة في استخدام الكربون. ويظهر هذا الفصل المزدوج في الشكل الثالث.

الشكل الثالث

الفصل بين (أ) نشاط التصنيع وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، 2010-2022؛ و (ب) حصة التصنيع في إجمالي الناتج المحلي والعمالة، 2010-2022

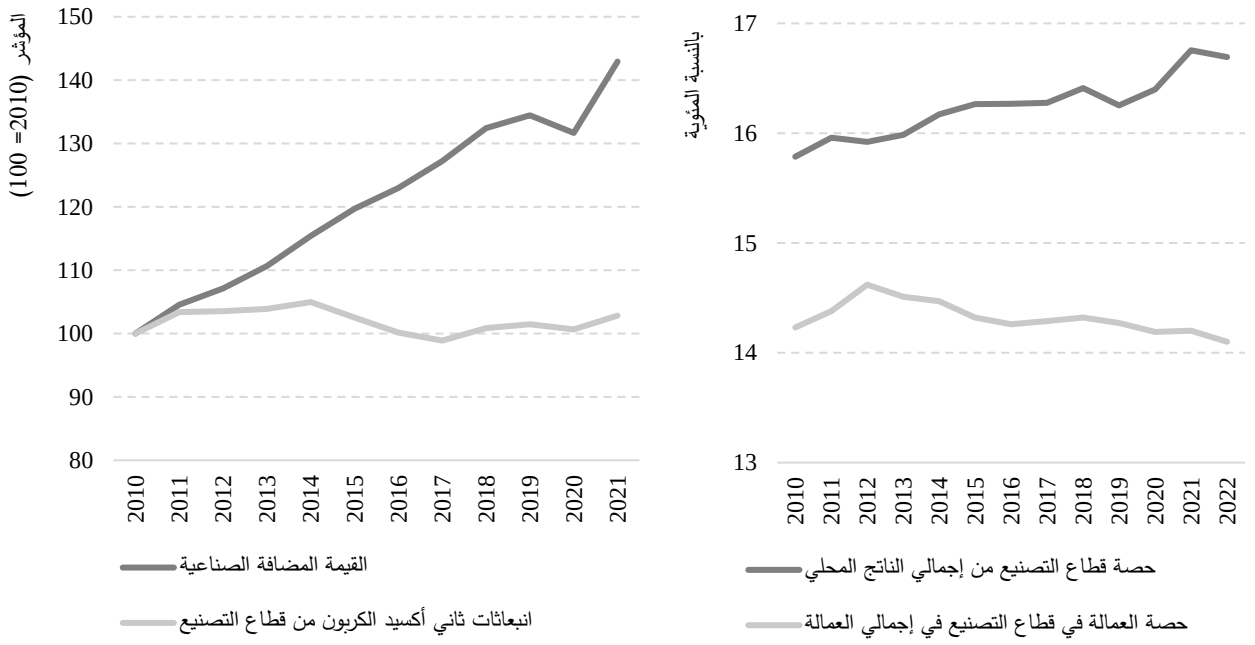

المصدران: قاعدة بيانات الحسابات القومية لليونيدو وقاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة لليونيدو، المتاحتان على الرابط: https://stat.unido.org.

التصنيع والتجارة في مجال التكنولوجيا العالية

17 - في عام 2021، كان قطاعا التصنيع ذوا التكنولوجيا المتوسطة العلو والعالية يشكلان نسبة 46,2 في المائة من إجمالي التصنيع. بيد أنه سجلت تباينات هامة على الصعيد العالمي. وبلغت حصة هذين القطاعين من إجمالي التصنيع 49,8 في المائة في الاقتصادات الصناعية المرتفعة الدخل، مقارنة بنسبة 7,4 في المائة فقط في الاقتصادات المنخفضة الدخل[9].

(9) أرقام أعدتها اليونيدو باستخدام بيانات مستقاة من قاعدة بيانات الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة لليونيدو، متاحة على الرابط: https://stat.unido.org.

18 - وأحد الاتجاهات المثيرة للقلق هو التباين المتزايد بين التكنولوجيا العالية والصناعات الأخرى. ويبين الشكل الرابع أن الفجوة بين أداء الصناعات ذات التكنولوجيا العالية وأداء الصناعات الأخرى آخذة في الاتساع، خاصة منذ جائحة كوفيد-19. ومنذئذ، اتسم النمو في الصناعات ذات التكنولوجيا العالية بالقوة، مثل صناعات المستحضرات الصيدلانية والكمبيوتر والإلكترونيات والمعدات الكهربائية. ونمت الصناعات التي تعتمد على التكنولوجيا التي تتراوح بين المتوسطة والعالية والتكنولوجيا العالية نموا أسرع وأظهرت مرونة أكبر من نظيراتها التي تعتمد على تكنولوجيا منخفضة. ونتيجة لذلك، استمر اتساع الفجوة بين أداء التصنيع في الاقتصادات المنخفضة الدخل والاقتصادات المرتفعة الدخل.

الشكل الرابع

مؤشر الإنتاج الصناعي الفصلي العالمي حسب مجموعات التكنولوجيا، 2015-2023

(المؤشر 2015 = 100)

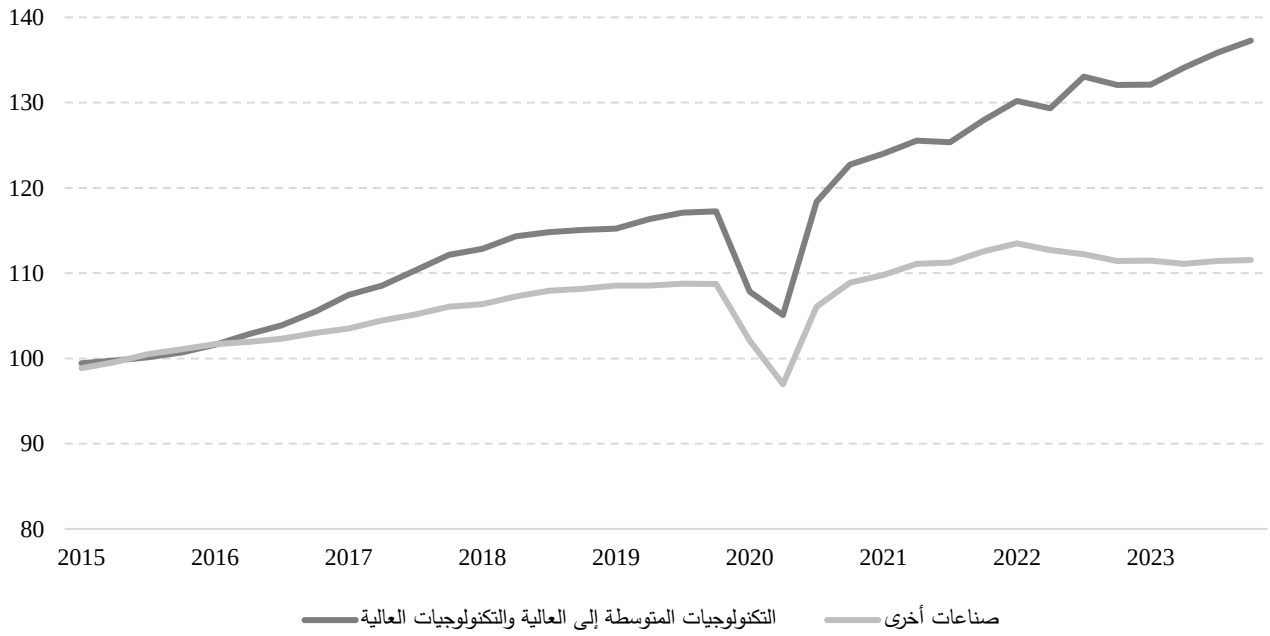

المصدر: قاعدة بيانات مؤشر اليونيدو الفصلي للإنتاج الصناعي، متاح على الرابط: https://stat.unido.org.

19 - وفي عام 2022، ارتفعت قيمة الصادرات السلعية العالمية بنسبة 6,7 في المائة مقارنة بالعام السابق، فبلغت قيمتها 17,8 تريليون دولار. وجاءت هذه الزيادة بعد زيادة بلغت نسبتها 25,3 في المائة في عام 2021، وهي زيادة كبيرة، إذ تعافت التجارة من تعطل الأعمال الناجم عن الجائحة. وكانت التجارة في السلع المصنعة تشكل 76,5 في المائة من الصادرات السلعية العالمية في عام 2022، بينما كانت النسبة

المتبقية مكونة بشكل رئيسي من السلع الزراعية الأولية والطاقة والسلع المعدنية. ومن بين صادرات الصناعات التحويلية، تُصنف 59,2 في المائة منها على أنها منتجات تكنولوجيا متوسطة وعالية[10].

20 - وكانت الاقتصادات المرتفعة الدخل مسؤولة عن 64,1 في المائة من صادرات الصناعات التحويلية و 67,9 في المائة من صادرات التكنولوجيا المتوسطة والعالية في عام 2022. وعلى الرغم من أن أرقام كل من الاقتصادات المتوسطة الدخل كانت 35,8 في المائة و 32,1 في المائة من اقتصادات الدخل المتوسط، فإن حصتها في تجارة الصناعات التحويلية العالمية في تزايد مستمر، حيث تضاعفت منذ عام 2000. وفي عام 2022، لم تصدّر الاقتصادات المنخفضة الدخل سوى 0,1 في المائة من السلع المصنعة العالمية، و 0,04 في المائة من سلع التكنولوجيا المتوسطة والعالية.

جيم - الاستقرار العالمي والتنمية الصناعية

21 - مع اقتراب عام 2024، تباطأ النمو العالمي بشكل ملحوظ، بسبب الظروف المالية التقييدية وضعف التجارة والاستثمار العالميين، من بين عوامل أخرى. وعلى الرغم من بدء استقرار معدل النمو العالمي المتوقع البالغ حوالي 2,7 في المائة سنويًا حتى عام 2026، وهو أقل بكثير من معدل ما قبل الجائحة البالغ 3,1 في المائة، فإنه غير كافٍ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة[11]. كما تهدد النزاعات المسلحة وتزايد وتيرة الكوارث المرتبطة بالمناخ توقعات النمو العالمية.

22 - ومن الضروري تعزيز التعاون العالمي لتيسير التحول الهيكلي والتصدي لتغير المناخ والتحديات الرئيسية الأخرى، مثل الفقر وانعدام الأمن الغذائي وأوجه عدم المساواة المستمرة، بما في ذلك تلك المتعلقة بنوع الجنس والفجوة الرقمية. وهناك أدلة دامغة على أن القطاع الصناعي يلعب دورًا محوريًا في دفع عجلة التنمية المستدامة، لا سيما بفعل تأثير القطاع القوي على الأهداف الاجتماعية والبيئية والمناخية. ويمكن للقطاع الصناعي القوي أن يعزز خلق فرص العمل والابتكار التكنولوجي والتكامل التجاري والمشاركة في سلاسل التوريد العالمية.

الأمن الغذائي

23 - لا تزال النظم الغذائية تواجه تهديدات على الرغم من بعض التعافي الإيجابي في أعقاب جائحة كوفيد-19. وأدت النزاعات العنيفة، والانكماش الاقتصادي، بما في ذلك تضخم أسعار المواد الغذائية المحلية، والظواهر المناخية الحادة إلى تعطيل النظم الغذائية العالمية وسلاسل الإمداد، مما أدى إلى زيادة الجوع وهدد سبل العيش، مما تسبب باندلاع أسوأ أزمة غذائية في تاريخ البشرية[12].

24 - وفي عام 2021، واجه ما بين 691 مليون و 783 مليون شخص الجوع، بزيادة قدرها 122 مليون شخص منذ تفشي جائحة كوفيد-19. وبحلول عام 2022، كان حوالي 2,4 بليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل معتدل أو شديد، وأكثر من 3,1 بليون شخص لا يستطيعون تحمل تكاليف نظام غذائي

(10) أرقام التجارة الواردة في هذا الفرع هي حسابات أجرتها اليونيدو استنادًا إلى قاعدة بيانات اليونيدو لتجارة الصناعات التحويلية، متاحة على الرابط: https://stat.unido.org.

(11) الأمم المتحدة، "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم 2024: تحديث منتصف العام"، 4 كانون الثاني/يناير 2024، والبنك الدولي، *الآفاق الاقتصادية العالمية، حزيران/يونيه 2024* (واشنطن العاصمة، 2024)

(12) اليونيدو، "اليونيدو والأمن الغذائي"، آب/أغسطس 2023.

صحي. وتشير التوقعات إلى أن ما يقرب من 600 مليون شخص سيظلون يواجهون الجوع في عام 2030، وهي نفس النسبة التي كانت في عام 2015. وبحلول عام 2050، سيحتاج إنتاج الغذاء إلى زيادة بنسبة 60 في المائة لإطعام 9,3 بلايين نسمة[13].

25 - وتُظهر الأبحاث وجود فجوة كبيرة بين الجنسين في مجال الأمن الغذائي، حيث تعاني نسبة 31,9 في المائة من النساء من انعدام الأمن الغذائي مقارنة بنسبة 27,6 في المائة من الرجال[14]. وبالإضافة إلى تزايد انعدام الأمن الغذائي، يمثل هدر المواد الغذائية مشكلة كبيرة أيضًا، حيث يجري إهدار بليون طن سنويًا - أي ما يعادل أكثر من 30 في المائة من الإنتاج الغذائي العالمي. وقد فاقمت خسائر ما بعد الحصاد من تحدي الأمن الغذائي، حيث وقع أكثر من 40 في المائة من خسائر ما بعد الحصاد في سلاسل التوريد، لا سيما في الاقتصادات النامية حيث يفقد صغار المزارعين ما يصل إلى 40 في المائة من محصولهم سنويًا[15].

26 - ويعد الإنتاج الزراعي وتجهيز المواد الغذائية أمرًا حيويًا للنظم الاجتماعية والاقتصادية العالمية والوطنية ولجهود زيادة الاكتفاء الذاتي من الأغذية. ويوظف القطاع الزراعي حوالي ثلث عدد القوى العاملة في العديد من مناطق العالم. كما أنه يلعب دورًا رئيسيًا في عملية التصنيع والأداء الاقتصادي، وثمة فرص لتحويل النظم الغذائية العالمية من خلال تطوير الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الغذائية لتحسين دخل الفلاحين وصغار المزارعين.

27 - ولتحويل النظم الغذائية، من الضروري إعطاء الأولوية للدورانية والشفافية والزراعة والأعمال التجارية الزراعية المستجيبة للمناخ. ويتطلب التحول الفعال أيضًا معالجة قضايا الحوكمة والسياسات، والاختناقات الاقتصادية والإنتاجية، والقضايا الاجتماعية والديموغرافية المتعلقة بنوع الجنس والشمولية، والتهديدات المناخية والبيئية.

سلاسل الإمداد المستدامة

28 - أنتجت العولمة سلاسل إمداد عالمية أكثر تعقيدًا، حيث بات حوالي 80 في المائة من التجارة العالمية يعتمد الآن على هذه الشبكات، مما يدعم سبل عيش أكثر من 450 مليون شخص[16].

29 - وعلى الرغم من حالات التعطيل لسلاسل القيمة نتيجة الأزمة الحالية المتعددة الأبعاد والدعوات المتزايدة للحمائية، فإنه من غير المرجح أن تتغير في المستقبل الجغرافيا العالمية للإنتاج الصناعي التي تتسم بمراحل متباعدة مكانياً. ورغم أن هناك بعض الاتجاهات نحو إعادة وسائل الإنتاج إلى موطنها

(13) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، *The State of Food Security and Nutrition in the World 2023: Urbanization, Agrifood Systems Transformation and Healthy Diets across the Rural/Urban Continuum* (روما، 2023).

(14) منظمة الأغذية والزراعة وغيرها، *The State of Food Security and Nutrition in the World 2022: Repurposing Food and Agricultural Policies to Make Healthy Diets More Affordable* (روما، 2022).

(15) اليونيدو، "اليونيدو والأمن الغذائي"، 2023.

(16) World Trade Organization, *Global Value Chain Development Report 2021: Beyond Production* (Geneva, 2021).

الأصـــلي، فإن نطاق هذه الجهود ليس كبيرا كما كان متوقعا[17]. علاوة على ذلك، رغم أن بعض عمليات إعادة وسـائل الانتاج قد تسـتمر في الحدوث، فإن آفاق النمو في العديد من الاقتصـادات الصـناعية النامية والناشئة – بما في ذلك بوجه خاص، ولكن ليس على سبيل الحصر، اقتصادات في شرق آسيا – فإنه من المرجح أن يكون لها مفعول ثقل موازٍ، مع تحول الشـــركات المتعددة الجنســـيات من التركيز على أنماط الكفاءة إلى أنماط البحث عن أسـواق بالتواصـل مع الاقتصـادات الصـناعية النامية والناشـئة. وفي الوقت الراهن، قد يثبت بالتالي أن تنويع الموردين قد يكون خياراً أكثر مرونة وفعالية من حيث التكلفة بالنســـبة للشركات الرائدة، مقارنةً بتوطين سلاسل الإمداد بأكملها[18].

30 – وهذا يعني بالنسـبة للبلدان النامية أن التصـنيع سـيسـتمر في المسـتقبل المنظور في الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، بدلاً من بناء صناعات محلية كاملة.

31 – وهناك العديد من الضـغوط العالمية التي تؤثر على اسـتدامة سـلاسـل الإمداد. وحتى 15 تموز/يوليه 2024، عمل 44 في المائة من ســكان العالم في مهن تتطلب مهارات منخفضـــة تشــكل قوة عاملة عالمية كبيرة تعمل في قطاعات تضـيف قيمة منخفضـة، لا سـيما في البلدان النامية[19]. وثمة حاجة لدعم البلدان النامية لكي تندمج في قطاعات ومراحل الإنتاج التي تضيف قيمة أعلى في سلاسل الإمداد العالمية.

32 – وثمة ضغط آخر على استدامة سلسلة الإمداد يتمثل في الأحوال البيئية وظروف العمل السيئة التي لا تزال تُنتجُ في ظلها العديد من المنتجات والمواد الخام، وغالبًا بمشاركة الفئات الأكثر ضـعفًا، مثل النسـاء والشـباب والأطفال. وتشـير التقديرات إلى أن هناك 160 مليون طفل يعملون في سـوق عمل الأطفال، منهم 79 مليون طفل يؤدون أعمالا خطرة، لا سـيما في صـناعة النسـيج[20]. وبسـبب تعرضـها للمنافسـة الدولية، استمر انخفاض الأجور الحقيقية للعمال في جنوب الكرة الأرضية العاملين في سلاسل الإمداد العالمية[21].

33 – ولمواجهة هذه التحديات، اســتحدثت الحكومات تشــريعات العناية الواجبة بشــأن حقوق الإنســان والمسـائل البيئية، مما يتطلب من الشـركات المتعددة الجنسـيات تحديد الآثار السـلبية في عملياتها وسـلاسـل الإمداد الخاصــة بها ومنعها والتخفيف من حدتها. فعلى سـبيل المثال، من المتوقع أن يفرض توجيه الاتحاد الأوروبي القادم بشــأن التزام الشــركات ببذل العناية الواجبة في مجال الاســتدامة مثل هذه الالتزامات على الشركات الكبيرة والشركات العاملة في القطاعات العالية المخاطر، مثل قطاع المنسوجات. وفي حين يهدف هذا التنظيم إلى تحسين ظروف العمل والمعيشة وتعزيز الإنتاج المستدام، إلا أنه يخلق أيضًا تحديات كبيرة للشركات الصـغيرة والمتوسـطة، وهي كيانات أساسـية للاقتصـادات النامية. ومن المرجح أن تكافح الشـركات الصـغيرة والمتوسـطة المتضـررة من أجل الامتثال للمتطلبات الجديدة، مما قد يؤدي إلى استبعادها في سلاسل

(17) Hauge, *The Future of the Factory*.

(18) *تقرير التنمية الصناعية 2022: مستقبل التصنيع في عالم ما بعد الجائحة* (منشورات الأمم المتحدة 2022).

(19) Statista, “Share of global workforce working in low skilled occupations in 2020 and 2030, by economy”. Available at https://www.statista.com/statistics/1171289/global-workforce-low-skilled-occupations (accessed on 15 July 2024).

(20) منظمة العمل الدولية واليونيسف، *Child Labour: Global Estimates 2020, Trends and the Road Forward* (New York, 2021).

(21) منظمة العمل الدولية، ILO, *Global Wage Report 2020–2021: Wages and Minimum Wages in the Time of COVID-19* (Geneva, 2020).

الإمداد العالمية وعلاوة على ذلك، فإن مثل هذه اللوائح يغلب عليها خلق حواجز تجارية جديدة، مما يؤثر بشكل خاص على البلدان النامية التي تعتمد على إيرادات الصادرات والتجارة مع الاتحاد الأوروبي.

34 - وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الشركات الكبيرة بإدخال معايير خاصة طوعية للتخفيف من مخاطر تشويه السمعة، ويتوقع من الموردين أن يستوفوا هذه المعايير، وهم في الغالب شركات صغيرة ومتوسطة الحجم من البلدان النامية. وكثيراً ما تُضطر الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من البلدان النامية التي تقوم بالتوريد لمختلف الشركات الكبيرة إلى الامتثال لطائفة من المعايير الخاصة المختلفة. وثمة ضرورة ملحة لزيادة قابلية التشغيل التبادلي لهذه المعايير.

35 - ويجب أن يكون التحول إلى الإنتاج المستدام وسلاسل الإمداد مسؤولية مشتركة بين المنظمين وأرباب الصناعة والمستهلكين والدول الصناعية والآخذة في التصنيع على حد سواء. ويجب أن تستهدف التدخلات الإنمائية في هذا المجال تعزيز أفضل الممارسات لضمان عملية شاملة تأخذ في الاعتبار أصوات جميع الجهات الفاعلة في سلاسل الإمداد العالمية. وفي مثل هذه التدخلات، ثمة أيضا حاجة إلى جهود تهدف إلى ضمان أن تجني البلدان النامية فوائد من الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

الطاقة وتغير المناخ

36 - تمثل الصناعة حوالي 37 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية[22]. واتسم التقدم نحو الانتقال الطاقي بالبطء في العالم. وشكلت مصادر الطاقة المتجددة 18,7 في المائة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة في جميع أنحاء العالم في عام 2021، وهي نسبة بالكاد أعلى من نسبة 16,7 في المائة المبلغ عنها في عام 2015. والعالم ليس في طريقه لمضاعفة كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام 2030، حيث لم تتحسن الكفاءة إلا بنسبة 0,8 في المائة فقط في عام 2021. ورغم أن 74 في المائة من سكان العالم كان بإمكانهم الوصول إلى تقنيات الطهي النظيف في عام 2022، لا يزال 2,1 بليون نسمة يعتمدون على الوقود الملوث، ولا يتوقع حدوث سوى تقدم متواضع بحلول عام 2030.

37 - وإن دفع عجلة الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر هو خيار استراتيجي لتوفير الطاقة بأسعار معقولة وإيجاد فرص عمل وتحقيق النمو الاقتصادي وتأمين بيئة أنظف للناس والمجتمعات. لذلك من المهم أن تصبح أسعار تكنولوجيات الطاقة الخضراء أكثر تنافسية مع أسعار الوقود الأحفوري[23].

38 - وتوسعت فرص تسريع الانتقال الطاقي مع ظهور تكنولوجيات وأساليب مبتكرة، ويصبح التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره أكثر أهمية، وتتغير أنماط الإنتاج والاستهلاك.

39 - ومن الضروري أيضًا تمكين المرأة وزيادة وصولها إلى منتجات وخدمات الطاقة المستدامة والاستفادة منها بغية التوصل إلى حلول مناخية من خلال الطاقة المتجددة، فضلاً عن تقنيات كفاءة الطاقة والتقنيات المنخفضة الكربون لتعزيز النمو الاقتصادي والتصنيع المستدام والشامل. وقطاع الطاقة، باعتباره المساهم الرئيسي في الانبعاثات العالمية، يستطيع أن يلعب، بل ينبغي له أن يلعب، دورًا محوريًا في ضمان الانتقال العادل إلى اقتصاد أخضر ومستقبل طاقة مستدامة. ويمتد هذا الدور ليشمل ضمان المساواة في

(22) اليونيدو، *تقرير التنمية الصناعية 2024*.

(23) Frank Hartwich and Elias Farnleitner, “Promoting global sustainability by investing in the energy transition of developing countries”, UNIDO Industrial Analytics Platform, May 2024.

الحصـول على الطاقة كأحد الموارد. وكان نحو 91 في المائة من سكان العالم يحصـلون على الكهرباء في عام 2022، مما ترك 685 مليون شخص من دون كهرباء، بزيادة 10 ملايين شخص عن عام 2021[24].

الرقمنة والذكاء الاصطناعي

40 - تعمل التطورات التكنولوجية السـريعة التغير في المجال الرقمي على تحويل أماكن العمل والعلاقات الإنسـانية والشـبكات التجارية. وتعمل الثورة الصـناعية الرابعة على خلق فرص عمل جديدة، بينما أبطلت بعض الأدوار والأنشطة. وساهمت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في تسريع الاتجاه نحو الرقمنة.

41 - وبرز الذكاء الاصـطناعي كأحد التقنيات المهمة في الثورة الصـناعية الرابعة. ويمكن للشـركات الكبيرة وكذلك الشركات الصـغيرة والمتوسـطة الحجم في البلدان النامية الاسـتفادة بشـكل كبير من اسـتخدام الذكاء الاصـطناعي لتحسين مستويات الإنتاجية. ويمكن أن يؤدي الذكاء الاصـطناعي إلى خفض التكاليف التي تتكبدها الشـركات، وتبسـيط العمليات، وتبسـيط سـلاسـل الإمداد، وتوفير الموارد. وعلاوة على ذلك، فإنه يمكن استخدامه لتعزيز الصيانة التنبؤية للآليات ويقلل من الخردة ويزيد من الإنتاجية الخالية من العيوب ويتنبأ بالطلب على المكونات ويقدر حجم المخزونات. ويعمل الذكاء الاصطناعي أيضاً على إحداث ثورة في الخدمات المقدمة للعملاء، حيث يمكن استخدام روبوتات الدردشة لتوفير دعم للعملاء على مدار 24 ساعة والتنبؤ باحتياجات العملاء الفردية.

42 - ومع تطور الذكاء الاصطناعي بشكل أكبر، فإن من الأهمية بمكان أن نفهم المخاطر التي يشكلها الذكاء الاصـطناعي والفرص التي يتيحها وكيف يستطيع تحسين إنتاجية الشركة. ويجب أن تكون الشركات الصـغيرة والمتوسـطة الحجم في البلدان النامية قادرة على اغتنام الفرص التي تتيحها الأدوات الرقمية[25]. وقد يؤدي الفشـل في القيام بذلك إلى زيادة الفجوة الرقمية بين البلدان الصـناعية والبلدان النامية، حيث يؤدي ضـعف النظم الإيكولوجية والافتقار إلى سـياسـات ابتكار فعالة إلى صـعوبة في اسـتيعاب التطورات القائمة على البحوث والعلوم الأساسية.

43 - ومن الضـروري أيضـاً ضـمان أن تعمل التقنيات الرقمية، بما في ذلك الذكاء الاصـطناعي، على تمكين المرأة وتوفير الإمكانيات لها لقيادة التطورات التكنولوجية والمشاركة فيها والاستفادة منها. ويجب وضع سـياسـات مناسـبة لتجنب تعزيز التنميط الجنسـاني وتعميق الإقصـاء الاقتصـادي والاجتماعي. وينطوي سد الفجوات بين الجنسين على فوائد اقتصـادية واجتماعية كبيرة، مثل توسيع الأسواق، وإطلاق العنان للمواهب، وسد النقص في المهارات، وتحسين الأداء المالي، وزيادة الابتكار، ومنع الفوارق الاجتماعية[26].

44 - وثمة نقاش متواصـل بشـأن تأثير الأتمتة الرقمية والذكاء الاصـطناعي على أسـواق العمل. وتركز معظم الدراسـات الحالية على البلدان المتقدمة. ويشـير بعض التقديرات إلى أن التأثير المباشـر على بلدان الجنوب قد يكون محدوداً أكثر بسـبب عوائق إضـافية. وهي تشـمل الافتقار إلى إمكانية الوصـول إلى رأس المال، والبنية التحتية غير الموثوق بها للطاقة، والافتقار إلى المهارات اللازمة لاعتماد هذه التقنيات. كما أن

(24) International Energy Agency and others, *Tracking SDG 7: The Energy Progress Report 2024* (Washington, D.C., 2024).

(25) اليونيدو، *Empowering SMEs through 4IR Technologies: Artificial Intelligence* (Vienna, 2021).

(26) اليونيدو، *Gender, Digital Transformation and Artificial Intelligence* (Vienna, 2022).

هناك بعض المخاوف من أن تؤدي الأتمتة الرقمية إلى إعادة نقل الوظائف من البلدان النامية إلى بلدان الشمال على نطاق واسع، من دون تعويض عن نقل وظائف إلى الخارج في صناعات أخرى[27].

دال - التحديات والفرص الرئيسية

45 - نتيجة لاستمرار الأزمات المتعددة، بما في ذلك الآثار المتبقية لجائحة كوفيد-19، وتغير المناخ، وتعطل سلاسل القيمة، والنزاعات، وحالات عدم اليقين الاقتصادي والسياسي، أصاب الركود التقدم نحو تحقيق خطة عام 2030، بل وتراجع[28]. وقد أدى الركود الاقتصادي العالمي إلى زيادة عدم المساواة في الدخل، لا سيما بين البلدان المنخفضة الدخل والفئات المهمشة، مما يطرح تحديات أمام النمو والتنمية الشاملين للجميع. كما تواجه البلدان المنخفضة الدخل عبء ديون مستمرا ومتزايدا.

46 - وبالتالي، انخفضت أيضًا الاستثمارات في الصناعة والابتكار والبحث والتطوير انخفاضا كبيرا[29]. ومن المرجح أن تترك عملية إعادة ترتيب الأولويات القصيرة الأجل هذه في أوقات الأزمات أثرًا طويل الأجل، ليس فقط على التنمية الصناعية وتطوير البنية التحتية بشكل عام، بل أيضًا على الأثر التحويلي والتحفيزي الذي يمكن أن تحدثه التنمية الصناعية على التنمية الشاملة والمستدامة.

47 - وفي الوقت نفسه، أتاحت الأزمة المتعددة الأبعاد فرصا يمكن تسخيرها لتسريع وتيرة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن هذا التقدم أن ينجم عن تجديد التركيز على التقنيات الرقمية والخضراء، وتوسيع نطاق الفرص والعمالة في قطاع التصنيع في البلدان النامية، وزيادة فصل أنشطة التصنيع عن الانبعاثات.

48 - وعلى الرغم من استمرار التحديات التي تواجه التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية، فإن التعاون الدولي الفعال والحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين يوسعان نطاق الحلول لتحفيز التغيير الهيكلي الأوسع نطاقًا. وتشمل هذه الحلول التحول في النظم الغذائية، والمشاركة في سلسلة الإمداد العالمية، والتحول إلى الطاقة الخضراء والانتقال الطاقي، والتكنولوجيات المتقدمة للثورة الصناعية الرابعة، مثل الذكاء الاصطناعي. وبالاستفادة من الأثر المضاعف للتنمية الصناعية، يمكن تسخير هذه الفرص للحد من التفاوتات في الدخل بين البلدان وتمكين الفئات المهمشة في المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب.

ثانيا - مستقبل التعاون في مجال التنمية الصناعية وخطة عام 2030

ألف - مقدمة

49 - كما هو مبين في الفرع الأول، وبسبب آثار الأزمة المتعددة الأبعاد، واجه العالم تضخمًا واسع النطاق وزيادة في معدلات الفقر والجوع والبطالة. ويجب أن يكون التحول في النظم الغذائية، وسلاسل الإمداد المستدامة والوظائف اللائقة، والتركيز على التكنولوجيات الخضراء والرقمية، والتركيز مجددا على

(27) Hauge, *The Future of the Factory*.

(28) *تقرير أهداف التنمية المستدامة 2023*.

(29) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *OECD Science, Technology and Innovation Outlook 2021: Times of Crisis and Opportunity* (Paris, 2021).

السياسات الصناعية السليمة، عناصر أساسية في عملية التعافي، من أجل دعم النمو والتنمية المستدامة، وتسريع تنفيذ خطة عام 2030 بشكل كبير.

50 - كما أن التحديات العالمية المذكورة أعلاه تستدعي زيادة التعاون الدولي مع منظومة الأمم المتحدة في الصدارة. وتلعب اليونيدو دورًا حاسمًا في هذا الصدد، باعتبارها الوكالة المتخصصة المكلفة بتعزيز التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة. وفي قرارها الأخير الذي يصدر كل سنتين بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية (القرار 180/77)، شجّعت الجمعية العامة اليونيدو على مواصلة مساعدة البلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان في حالات النزاع وما بعد النزاع، فضلا عن البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات محددة في المشاركة في الأنشطة الإنتاجية.

51 - وأدى اعتماد برنامج عمل الدوحة لأقل البلدان نمواً للفترة 2022-2031، وخطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية للفترة 2024-2033، فضلا عن الاعتماد المقبل للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً إلى إضافة زخم إلى النداءات المطالبة بدعم البلدان النامية لكي تنهض بالمرونة والتنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي والتنمية الصناعية المستدامة.

52 - وإن ولاية اليونيدو التي تشجع التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة تضع المنظمةَ في مركز الجهود المبذولة داخل منظومة الأمم المتحدة لقيادة تنفيذ الأحكام المتعلقة بالتعاون في مجال التنمية الصناعية الواردة في أطر العمل العشرية لليونيدو. وتواصل المنظمة أيضًا قيادة تنفيذ أطر عمل هامة أخرى، لا سيما عقد التنمية الصناعية الثالث لأفريقيا (2016-2025) الذي أعلنته الجمعية العامة في قرارها 293/70.

53 - كما طلبت الدول الأعضاء من اليونيدو أن تدعم، في إطار ولايتها، الاستعراض الدوري للهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعاية كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة (المعروف أيضا باسم مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة)، وآخرها في عام 2023.

54 - وطبقا لهذه الولايات، والاتجاهات الكبرى المبيّنة أعلاه، والدافع القوي لتحقيق النتائج المنصوص عليها في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل لليونيدو للفترة 2022-2025، تركّز اليونيدو جهودها على ثلاث أولويات مواضيعية، وهي النهوض بسلاسل الإمداد المستدامة، والقضاء على الجوع، وتسريع العمل المناخي. وتسترشد الجهود التي تبذلها اليونيدو أيضا بأولويات شاملة تتعلق بالرقمنة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

55 - وإضافة إلى الشراكات المعززة مع كيانات الأمم المتحدة، تركز اليونيدو أيضاً على الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية وتسعى جاهدة لتحسين الأثر الإنمائي.

باء - القضاء على الفقر وتحويل النظم الغذائية

56 - تؤكد اليونيدو في *تقرير التنمية الصناعية لعام 2024* أن الزيادات في الفقر والحرمان من الغذاء قد أثرت على أقل البلدان نمواً بشكل خاص. وكان لارتفاع أسعار المواد الغذائية عواقب وخيمة على أقل البلدان نمواً بسبب اعتمادها الكبير نسبياً على إنتاج الأغذية وتجارتها. ونظرا إلى أن غالبية الفقراء في العالم

لا يزالون يعيشون في المناطق الريفية حيث فرص حصولهم على عمل ودخل فرصٌ محدودة، لذا أدت هذه التطورات أيضًا إلى تفاقم أوجه عدم المساواة.

57 - وتتخذ اليونيدو نهجا شاملا يدمج التعاون التقني والمشورة السياساتية بغية إزالة العوائق المرتبطة بالنظم الزراعية الغذائية التي يواجهها سكان الريف، بما في ذلك النساء والشباب والنازحون والفئات المحرومة. ومن خلال التركيز على النظم الغذائية، بما في ذلك البنية التحتية الريفية، والقيمة المضافة المحلية وخدمات الأعمال التجارية الزراعية، فضلاً عن إدارة ما بعد الحصاد، تساعد اليونيدو السكان على الانتقال من الإنتاج الزراعي المنخفض الدخل إلى وظائف تلزمها مهارات أعلى يتقاضون فيها أجورا أفضل من خلال التدريب المهني وتطوير المهارات، والابتكار التكنولوجي، وتطوير الأعمال التجارية من أجل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، واتخاذ تدابير لتحسين فرص الحصول على التمويل، وتنفيذ إجراءات ضمان الجودة، وتشجيع البحث والتطوير، وتيسير الوصول إلى أسواق جديدة.

58 - ولزيادة أثر أنشطتها، تتعاون اليونيدو مع عدة شركاء في التنمية من منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، فضلاً عن منظمات أخرى، وذلك من أجل توسيع نطاق تأثير تدخلاتها. فعلى سبيل المثال، وقّعت اليونيدو اتفاقية مع التحالف من أجل الثورة الخضراء في أفريقيا في كانون الأول/ديسمبر 2023 للتعاون معه في ميدان الأنشطة المتعلقة بالنظام الغذائي الزراعي.

59 - وكان أحد المجالات الرئيسية للعمل هو تطوير مجمعات الأغذية الزراعية، حيث تسهل البنية التحتية المشتركة ووفورات الحجم الاستثمار في قطاع الأعمال التجارية الزراعية في البلدان النامية. ولدفع عجلة تنمية الأعمال التجارية الزراعية والنظم الغذائية في أفريقيا، تشارك اليونيدو في عدة شراكات مثل برنامج المجمعات الزراعية المشتركة بقيادة الاتحاد الأفريقي والتحالف من أجل مناطق التجهيز الزراعي الصناعي الخاصة، بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، مثل بنك التنمية الأفريقي ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي.

60 - وتهدف المساعدة التقنية التي تقدمها اليونيدو أيضاً إلى تسريع تنفيذ خطة تعبئة المواد الغذائية المستدامة، نظراً لدور التعليب المستدام في الحد من فاقد الأغذية والهدر الغذائي وتحقيق الأمن الغذائي والحد من تأثير ذلك على المناخ والبيئة. ويجري اتخاذ إجراءات بناء على ثلاث ركائز: (أ) إنشاء ودعم مراكز التميز للتعبئة؛ (ب) ورعاية الابتكار؛ (ج) وإقامة شراكات مع المنظمات المعنية، مثل المنظمة العالمية للتغليف والتعبئة، وكذلك المساهمة في التوعية العالمية، مثل مؤتمرات الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ.

61 - ونظراً لأهمية الارتقاء بالاستثمارات في قطاع الأغذية، قامت اليونيدو ومنظمة الأغذية والزراعة بوضع برنامج تسريع تحويل النظم الغذائية الزراعية، وهو برنامج عالمي مشترك يهدف إلى مساعدة البلدان في تحويل نظمها الغذائية الزراعية من خلال تيسير الشراكات المبتكرة والاستثمارات المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة في سلاسل قيمة مختارة. وفي إطار البرنامج، يجري تطوير استراتيجيات التحديث وخطط العمل وخطط الاستثمار التي تسمح للبلدان بتحقيق رؤيتها للنظم الغذائية الزراعية المستدامة، ويوضع نهج "مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة" موضع التنفيذ، ويُسهل إيجاد حلول قائمة على النظام - أي إيجاد حلول داخل نظام الأغذية الزراعية الذي يتسم بالاكتفاء الذاتي والقدرة على التكيف والمرونة.

62 - كما تشجع اليونيدو من خلال مشاريعها للتعاون التقني الابتكار الزراعي وتنمية الاقتصاد الحيوي، بما في ذلك استخدام أحدث الآلات الزراعية وتكنولوجيات ما بعد الحصاد، وبالتالي مساعدة صغار المزارعين من البلدان النامية للامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية في الإنتاج الصناعي الزراعي والنهوض بحماية التنوع البيولوجي. والقيمة المضافة المستدامة لمنتجات الغابات لا تمنع تدهور الأراضي المحمية فحسب، بل تعود بالنفع على السكان المحليين أيضًا. وبالمثل، فإن تطوير سلاسل القيمة في قطاعات الاقتصاد الأزرق يغذي الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ويوضح الإنتاج المستدام للمواد والمنتجات المستخلصة من مواد حيوية.

63 - وفي جميع هذه المساعي، تدرك اليونيدو ضرورة تنفيذ حلول قائمة على السوق وجاذبة للاستثمار، وتكييف الابتكارات مع السياقات المحلية الخاصة بكل منها، وتعزيز النهج الشاملة التي تعالج جميع أبعاد التنمية المستدامة.

جيم - سلاسل الإمداد والوظائف المستدامة

64 - مهمٌ للغاية ضمانُ انتفاع البلدان النامية من الإنتاج المحلي وخلق القيمة والتكامل التجاري الإقليمي والعالمي في مختلف القطاعات الاقتصادية من أجل استدامة الحد من الفقر وخلق فرص عمل وتوليد دخل مستدام وتحقيق انخفاض دائم في عدم المساواة بين البلدان وفي كل منها. ورغم أن سلاسل الإمداد أصبحت عنصراً حاسماً في العولمة، فإن هناك حاجة لمعالجة آثارها السلبية المحتملة، مثل التردي الاجتماعي والتدهور البيئي. ووفقا لذلك، برزت الاستدامة كموضوع كبير الأهمية في المناقشات الدائرة حول سلاسل الإمداد والتكامل العالمي.

65 - وفي عام 2023، اتخذ المؤتمر العام لليونيدو القرار م ع-20/ق-2 المعنون "تعزيز قدرات الدول الأعضاء على تطوير سلاسل إمداد منتجة ومرنة ومستدامة". ويدعو القرار إلى تقديم دعم معزز للجهود التي تبذلها البلدان لتحقيق تنمية شاملة للجميع ومستدامة من خلال تطوير سلاسل إمداد منتجة ومرنة ومستدامة. ويهدف برنامج اليونيدو العالمي المعني بسلاسل الإمداد المستدامة إلى تنفيذ أحكام القرار، بما في ذلك من خلال تطوير مجموعة أدوات مسح سريع لمساعدة الدول الأعضاء، لا سيما البلدان النامية، على التعامل مع المشهد المعقد والناشئ حديثاً لتشريعات سلاسل الإمداد العالمية.

66 - ويستند نهج اليونيدو البرنامجي الشامل إزاء سلاسل الإمداد المستدامة إلى تجاربها الخاصة بالشركات والقطاعات فضلا عن الاتجاهات الحالية المتعلقة بالامتثال للعناية الواجبة التي حددتها عدة بلدان ومناطق. وتشمل العناصر الرئيسية للنهج ما يلي: (أ) توسيع نطاق العمل الجماعي من خلال الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين؛ (ب) وتقديم دعم منظومي متعدد الأبعاد ومصمم خصيصا حسب طلب البلد؛ (ج) وإنشاء آلية رصد قوية مصممة لتوثيق أثر تشريعات العناية الواجبة الإلزامية والكشف عنها؛ (د) ودعم الشركات في تحويل استراتيجياتها.

67 - وتمثل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصادات النامية حوالي 90 في المائة من القطاع الخاص و 50 في المائة من العمالة في البلدان النامية. ومن المرجح أن تكون هذه الأرقام أعلى من ذلك في جميع أنحاء القارة الأفريقية، مما يجعل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم أساسية لتحفيز النمو المستدام والوظائف اللائقة والتجارة المنصفة. وتركز أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها اليونيدو بشكل خاص على بناء القدرات وتيسير زيادة القدرة التنافسية وتدويل المشاريع

الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، فضلاً عن تهيئة بيئة تجارية وتنظيمية مواتية. وتشمل مجالات الخبرة برامج رفع مستوى مهارات المؤسسات، وخدمات تطوير الأعمال، وتحسين الإنتاجية والجودة، والامتثال للمعايير وإجراءات العناية الواجبة المطلوبة للوصول إلى سلاسل القيمة والأسواق الإقليمية والعالمية.

68 - وتسمح النُهج الخاصة بقطاعات محددة لليونيدو بتشجيع الإنتاج والشراء المسؤولين اجتماعياً وبيئياً في قطاعات مثل قطاع التعدين. وبصفتها الجهة المنظمة للتحالف والشراكة العالميتين للمعادن المسؤولة والخضراء، الذي أُطلق بالتعاون مع الشركاء الدوليين في عام 2024، تجمع اليونيدو بين الحكومات وصناعة التعدين والرابطات الصناعية والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ذات الصلة والمؤسسات المالية الدولية ومقدمي التكنولوجيا والأوساط الأكاديمية. وتضع اليونيدو مبادئ توجيهية ونقاط مرجعية دولية لسلاسل إمداد المعادن الحرجة المستدامة وتساعد البلدان في تنفيذ المعايير والسياسات، مدعومة بنظام تصديق سليم. وإن المواءمة بين السياسات والتكنولوجيا ونُهج التمويل تقع في صلب التحالف الجديد، مما يعزز قطاعاً عادلاً وأخضر يدعم التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع والمستدامة.

69 - وتخلق الثغرات في أنظمة الجودة الوطنية والإقليمية والقارية عوائق أمام وصول المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق، مما يعيق القيمة المضافة والصادرات والاندماج في سلاسل الإمداد، لا سيما في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وسعياً إلى تحقيق النمو المستدام والتجارة المنصفة، تقوم اليونيدو، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية، بتنفيذ مبادرة التنافسية التجارية الأفريقية والوصول إلى الأسواق ودعماً لمشاركة واسعة النطاق مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومجلس الأعمال الأفريقي وعدة لجان اقتصادية إقليمية أفريقية. وفي إطار البرنامج الذي يركز على الارتقاء بالصناعة والدعم المباشر للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، سينفذ نهج منظومي لتعزيز البنية التحتية للجودة، والامتثال للمعايير، والقيمة المضافة، والاستعداد للتصدير.

70 - وأحد مجالات التدخل الرئيسية الأخرى يتمثل في تحديث أنظمة التعليم والتدريب التقني والمهني. وتعمل اليونيدو من خلال مرفق التعلّم وتنمية المعرفة التابع لها مع القطاع الخاص وشركاء التنمية لتشجيع تنمية المهارات الملبية لاحتياجات سوق العمل. ومن خلال المرفق، تجمع اليونيدو بين الشركات ومقدمي التدريب والحكومات لتصميم وتنفيذ برامج تنمية المهارات التي تلبي احتياجات الصناعة وتزيد من فرص العمل للشباب في البلدان النامية.

دال - الطاقة النظيفة والعمل المناخي

71 - غالبًا ما يعتبر استهلاك الطاقة في الصناعة وما يرتبط بالصناعة سببًا رئيسيًا من أسباب تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والأضرار البيئية. وتؤكد وجهة النظر هذه ضرورة أن تحتل الصناعة والتنمية الصناعية المستدامة مكانة بارزة في أي حل لمعالجة أزمة الكوكب الثلاثية. وبصرف النظر عن كونها مستفيدة من الحلول المستدامة، فإن قطاع الصناعة أحد المصادر المهمة لتقديم الحلول بغية تخفيف آثار تغير المناخ. إضافة إلى ما سبق، عندما يزداد تعرض الصناعات لآثار تغير المناخ، تنشأ حاجة إلى تكثيف جهود التكيف مع المناخ وبناء القدرة على الصمود.

72 - وتعمل اليونيدو بخبرتها الفنية وشبكاتها العالمية على تعزيز الحلول المتكاملة لدعم التصنيع المستدام والحد من الانبعاثات والتلوث واستخدام الموارد بكفاءة والتكيف مع تغير المناخ. ولهذا التكيف مع

تغير المناخ أهمية خاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية التي كان اسهامها في أزمة الكوكب الثلاثية إسهاما لا يعتد به[30].

73 - ومن خلال التحالف العالمي للاقتصاد الدائري وكفاءة استخدام الموارد، الذي أطلقته المفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في عام 2021، يجري توفير المبادئ التوجيهية العملية والبحوث المتطورة بشأن تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري لقطاعات الصناعة في جميع أنحاء العالم ودعم شبكات وجماعات الممارسين.

74 - وتساعد اليونيدو من خلال برنامجها العالمي للمناطق الصناعية البيئية البلدان لتبني ممارسات الاقتصاد الدائري والتخفيف من آثار تغير المناخ التي تجعل المناطق الصناعية أكثر تنافسية واستدامة. ومن خلال الأنشطة التجريبية، كما هو الحال في إندونيسيا وبيرو ومصر، قدمت اليونيدو التدريب على الإنتاج الأنظف وأساليب كفاءة استخدام الموارد لتحسين الأداء البيئي والاستدامة. ويسهل الحوار السياساتي مع الحكومات الشريكة إنشاء بيئات تنظيمية وطنية وأطر سياسية مواتية لتوسيع نطاق النتائج. وكجزء من الجهود المستقبلية في إطار البرنامج، ستعمل اليونيدو، بالتعاون مع البنك الدولي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، على وضع الترتيبات والمعايير اللازمة للاعتراف بالمناطق الصناعية البيئية.

75 - والقطاعات التي تنطلق منها انبعاثات كثيفة هي القطاعات التي يصعب نزع الكربون منها بسبب الصعوبات المالية والتكنولوجية والحوكمية. وهذه القطاعات مسؤولة عن حوالي 20 في المائة من انبعاثات الكربون العالمية وربع استهلاك الطاقة في العالم[31]. ومن خلال مبادرة القطاع الصناعي لنزع الكربون العميق، تقوم اليونيدو بمساعدة صناعات الصلب والأسمنت على اعتماد تقنيات أكثر استدامة وتحويل عمليات الإنتاج. وفي مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ لعام 2023، حدد بعض الدول التي هي من أكثر المشترين في العالم للمواد الأكثر كثافة في إطلاق الانبعاثات التزاماتها بموجب تعهد المشتريات العامة الخضراء لمبادرة القطاع الصناعي لنزع الكربون، بهدف استغلال قوتها الشرائية لزيادة الطلب في السوق على مواد الصلب والأسمنت والخرسانة ذات الانبعاثات المنخفضة والقريبة من الصفر، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى نزع الكربون من هذه الصناعات الثقيلة على مستوى العالم. ومن أجل توسيع نطاق العمل المناخي في الصناعة، ستكون هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود الرامية إلى خلق التآزر بين المبادرات القائمة، وتحقيق أهداف أكثر طموحا، ورصد التقدم القابل للتحقق.

76 - وفي عام 2023، أطلقت اليونيدو مرفق التسريع للإيضاح، وهو أحد أكبر برامجها حتى الآن. ومن خلال المرفق، سيجري تقديم الدعم في البداية إلى 10 دول أفريقية لمساعدتها على تجربة التقنيات المبتكرة في المعادن الحرجة والهيدروجين النظيف والطاقة الذكية وإزالة الكربون الصناعي. ومن خلال تسريع تسويق تقنيات الطاقة النظيفة المبتكرة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، يدعم المرفق البلدان في زيادة قدرتها على التخفيف من آثار تغير المناخ.

77 - واستناداً إلى خبرتها الواسعة في العمل مع الحكومات وقطاع الصناعة في مجال حلول الطاقة المستدامة والبنية التحتية والمعايير ذات الجودة العالية، تقوم اليونيدو بتنفيذ برنامجها العالمي للهيدروجين في

(30) World Bank, "For the poorest countries, climate action is development in action", 2 December 2023.

(31) International Renewable Energy Agency, *Decarbonising Hard-to-Abate Sectors with Renewables: Perspectives for the G7* (Abu Dhabi, 2024).

الصناعة بهدف تسريع استيعاب الهيدروجين الأخضر وتشجيع استخدامه في الصناعة. وأطلقت اليونيدو أيضا البرنامج العالمي للهيدروجين النظيف في عام 2024، وتدعم من خلاله البلدان الشريكة، بما فيها إكوادور وماليزيا وناميبيا، بأطر سياساتية تمكينية وتحسين القدرات الوطنية والاستعداد التكنولوجي والآليات المالية. وتستضيف اليونيدو أيضاً أمانة المنتدى الدولي لتجارة الهيدروجين للمساعدة في فك القيود على القيمة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لتجارة الهيدروجين الدولية للبلدان النامية وتحقيق انتقال طاقي عادل.

هاء - الرقمنة والذكاء الاصطناعي

78 - إن التحول الرقمي السريع للصناعات أخذ يغير شكل التنمية الصناعية ويخلق فرصًا جديدة للنمو والشمولية والاستدامة. وتؤدي اليونيدو دورًا حيويا في هذا التطور، حيث تتخذ إجراءات لدعم البلدان النامية في تسريع التنمية الصناعية والتحول الهيكلي، وتجني في الوقت ذاته فوائد التقنيات الرقمية لتساعدها في سد الفجوة الرقمية.

79 - ويمكن استخدام التقنيات الرقمية لتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة وتقليل الانبعاثات في العمليات الصناعية وتعزيز الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي. وتعمل تدخلات اليونيدو على تعزيز الابتكار، وتحسين الإنتاجية، بما في ذلك لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتحسين سلاسل الإمداد. وتؤكد البنية التحتية الرقمية وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة ما للرقمنة من طاقة تحويلية. فعلى سبيل المثال، تسهّل اليونيدو التدريب على المهارات الرقمية من خلال دعمها لإنشاء مختبرات المصانع الذكية التي تعمل كمراكز ابتكار تربط بين الأوساط الأكاديمية والقطاعين العام والخاص. وتعمل هذه المختبرات على تسريع اعتماد تقنيات التصنيع الذكي، مما يعزز القدرة التنافسية الصناعية والاستدامة.

80 - ويؤدي الوصول إلى التقنيات الرقمية إلى توسيع فرص الاندماج في الاقتصاد الرقمي. وإن ضمان حصول الفئات المحرومة من الخدمات، بما في ذلك النساء والشباب والسكان الأصليون والأشخاص في المجتمعات المتأثرة بالنزاعات، على فرص متساوية في الوصول إلى الأدوات الرقمية والتدريب أمر ضروري لتشجيع التحول الرقمي الشامل للجميع. وتقدم برامج اليونيدو في تونس والجزائر والمغرب الدعم لرائدات الأعمال الشابات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، مما يعزز المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي.

81 - كما تشجع اليونيدو إقامة شراكات عالمية لكي تعزز جهود التحول الرقمي. ويجمع التحالف العالمي للذكاء الاصطناعي من أجل الصناعة والتصنيع والتحالف من أجل الثورة الصناعية الرابعة والتصنيع الذكي في أفريقيا بين أصحاب المصلحة من الحكومة وقطاع الصناعة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. وتهدف هذه التحالفات إلى تعظيم تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة، وتشجيع التنمية الصناعية المستدامة وكفالة الوصول العادل إلى منافع الرقمنة من قبل المؤسسات والمجتمعات.

82 - واستكمالاً لبرامجها في مجال التعاون التقني، طورت اليونيدو أيضاً مجموعة من المنتجات المعرفية، بما في ذلك *Gender, Digital Transformation and Artificial Intelligence*، و *Guidelines for the Establishment of a Smart Factory Lab*، *Digital Kaizen: Lean Manufacturing, Kaizen and New Technologies to Increase Business Productivity*، و *Empowering Digital Transformation in Small Enterprises through National*

Policies: An International Benchmarking. وهذه المنشـــورات متاحة لعامة الناس على موقع المنظمة على الإنترنت.

83 - وبرامج اليونيدو المتعلقة بالتحول الرقمي متوافقة مع الاتفاق الرقمي العالمي الذي ســـتعتمده الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2024 كجزء من ميثاق من أجل المستقبل. وتهدف هذه البرامج إلى سد الفجوة الرقمية، وتعزيز الاقتصاد الرقمي الشامل للجميع، ومساعدة البلدان النامية على اغتنام فرص الذكاء الاصطناعي.

واو - حقبة جديدة للسياسة الصناعية

84 - أخذت الحياة تدب في الســـياســـة الصـــناعية من جديد، حيث ازداد خلال العقد الماضـــي عدد السياسات الصناعية المنفذة على مستوى العالم بأكثر من الضعف. وتتجه البلدان في جميع مراحل التنمية بشكل متزايد إلى السياسة الصناعية لتوجيه جهودها في مجال التنمية المستدامة، على سبيل المثال من خلال اتخاذ تدابير بهدف تسريع تطوير ونشر التكنولوجيات المنخفضة الكربون والتحولات في مجال الطاقة والتحولات الخضـــراء، ومعالجة الانقطاعات في ســـلاســـل الإمداد العالمية والإنتاج المحلي للســـلع الحيوية، وضمان التأهب للجوائح والقدرة على الصمود في مواجهة أوجه الضعف الأخرى[32].

85 - وإن إحراز تقدم في تمويل الأهداف أمر ضـــروري لتنفيذ خطة عام 2030. ويمكن للســـيـاســـات الصناعية الحديثة أن تلعب دوراً مهماً في توجيه التمويل نحو الاستثمارات الملموسة والقطاعات التي يمكن أن تحفز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أنها حيوية لضمان أن تكون الأنظمة الضريبية والســـيـاســـات المالية ورأس المال وســـوق العمل وأدوات جانب الطلب، مثل المشـــتريات العامة، متوافقة مع أهداف التنمية المستدامة.

86 - وتحتاج أقل البلدان نمواً إلى تدابير سياساتية فعالة لتضييق فجوة التصنيع. وفي الوقت الذي تركز فيه الاقتصادات المتقدمة والناشئة على الاستدامة في سياساتها الصناعية، لا تزال سياسات أقل البلدان نمواً تركز في سياساتها على تنويع اقتصاداتها المعتمدة على السلع الأساسية لدفع عجلة التحول الهيكلي. وفي الفترة من 2018 إلى 2020، لا تزال الســلع الأســاســية تمثل نســبة 63 في المائة من إجمالي الصــادرات السلعية لأقل البلدان نمواً[33]. وبدون أن تحصل أقل البلدان نمواً على دعم في تصميم سياساتها وتنفيذها، فإنها ستزداد تخلفاً عن الركب.

87 - وتدعو اليونيدو في آخر تقرير صـــدر عنها، *تقرير التنمية الصـــناعية*، إلى حقبة جديدة من السياسات الصناعية تتمحور حول أربعة عناصر رئيسية هي: (أ) نُهُج تركز على المهمة ويقع في صلبها تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ (ب) والتعاون المفتوح بين الحكومة وقطاع الأعمال وأصـحاب المصـلحة الآخرين؛ (ج) والمنظورات الاستشرافية التي تستفيد من التغييرات التحويلية الجارية، مثل التحولات الخضراء والرقمية؛ (د) والتنســـيق الإقليمي والمواءمة الدولية، بهدف تخفيف حدة التوترات وجني فوائد التعاون بين الجيران والشركاء[34].

(32) *تقرير تمويل التنمية المستدامة 2023: تمويل التحولات المستدامة* (منشورات الأمم المتحدة، 2023).

(33) المرجع نفسه.

(34) اليونيدو، *تقرير التنمية الصناعية 2024*.

88 - ولكي تكون السياسات الصناعية الحديثة فعالة، ستكون هناك حاجة إلى مستوى متجدد من التعاون والتضامن الدولي لتمكين نقل الخبرات والتكنولوجيات وتوفير التمويل ودعم القدرات الحكومية. كما ستتطلب السياسات الفعالة استثمارات ذات رؤية طويلة الأجل لإحداث تغيير هيكلي حقيقي.

89 - وإن تعزيز التنسيق والتعاون الدوليين في مجال السياسة الصناعية أمر ضروري لبناء مستقبل أفضل. وللتعامل مع بيئة متزايدة التعقيد والغموض في مجال التنمية الصناعية وضمان تكافؤ الفرص، هناك حاجة إلى تكثيف المناقشات المتعددة الأطراف بشأن الخبرات العملية في مجال وضع السياسات، فضلاً عن الحاجة إلى التعلم من الأقران من تلك الخبرات. وهذا سيزيد من فرص التخفيف من الآثار السلبية على البلدان الأخرى الناجمة عن السياسات الصناعية الوطنية. ويسعى المنتدى السنوي للسياسة الصناعية المتعددة الأطراف، الذي أطلقته اليونيدو في عام 2023، إلى تحقيق هذا الهدف بالتحديد.

ثالثا - الاستنتاجات والتوقعات

90 - أسفر مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في عام 2023 عن تجديد الالتزام العالمي بخطة عام 2030 والحلول المتعددة الأطراف. وسيكون مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر 2024 على هامش الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة، فرصة للدول الأعضاء لاتخاذ خطوات نحو إصلاح نظام الحوكمة العالمية من خلال الأحكام الواردة في ميثاق من أجل المستقبل. ولتحقيق تأثير واسع النطاق، بما في ذلك من خلال منظومة أمم متحدة معززة ومتسقة اتساقا جيدا، هناك حاجة إلى اعتماد سياسات متكاملة وحلول تقنية متعددة الأبعاد مدعومة باستثمارات كبيرة وشراكات تحويلية تهدف إلى تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

91 - وقد ثبت أن حلول التنمية الصناعية المستدامة لها آثار إيجابية واسعة النطاق في جميع أبعاد التنمية المستدامة. والواقع أن التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة له آثار مباشرة وغير مباشرة يمكن أن تعجل بتحقيق جميع الأهداف الأخرى[35]. وبالتالي، فإن التنمية الصناعية هي قوة يجب تسخيرها في وقت تشتد فيه الحاجة إلى مثل هذه الحلول لإنقاذ أهداف التنمية المستدامة.

92 - وفي الوقت الحاضر، يكتسب التعاون في مجال التنمية الصناعية أهمية خاصة في النهوض بالابتكارات في مجموعة واسعة من القطاعات، لا سيما تعزيز الأمن الغذائي والقضاء على الجوع، وتشجيع سلاسل الإمداد المستدامة، وتسريع العمل المناخي وتمكين البلدان من الاستفادة من فرص التحول الرقمي.

93 - ولتحقيق التحول في النظم الغذائية، يمكن تسخير التحولات العميقة في إنتاج الأغذية وتخزينها واستهلاكها والتخلص منها لخلق فرص عمل لائقة وأطعمة مغذية وفي الوقت ذاته أيضا كفالة جودة أساليب الإنتاج والبنى التحتية ذات الصلة بها وكفاءة استخدامها للموارد، وذكائها ومرونتها مناخياً، بما في ذلك خدمة لسكان الريف الفقراء.

94 - وستستمر الجغرافيا العالمية للإنتاج الصناعي، التي تتميز بسلاسل إمداد إقليمية وعالمية، في خلق فرص للبلدان النامية للتصنيع من خلال المشاركة في تلك السلاسل. ويمكن للتعاون الدولي المعزز أن يكفل أن توفر هذه المشاركة أسعاراً منصفة للموردين من البلدان النامية، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة

(35) المرجع نفسه.

والمتوسطة الحجم، وأن تسهل المعايير الدولية والأطر التنظيمية اندماج هؤلاء الموردين، بدلاً من خلق حواجز جديدة بينما هم يجهدون لتلبية الشروط الجديدة.

95 - وتعمل التكنولوجيات الرقمية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، على تحويل التنمية الصناعية في جميع أنحاء العالم. وباستطاعة هذه التكنولوجيات إذا أُديرت بشكل جيد أن تخلق مسارات جديدة للنهوض بالتحول الهيكلي الاقتصادي في البلدان النامية وتضييق الفجوة الرقمية العالمية. ويجب أن يتوافق التعاون الدولي مع الاتفاق الرقمي العالمي، وتمكين جميع البلدان النامية من الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية واعتمادها، وتوسيع نطاق المشاعات العالمية للتصنيع الذكي، وتيسير مشاركة البلدان النامية في الاقتصاد الرقمي.

96 - وستظل حلول الطاقة النظيفة والمتجددة، والتقنيات الخضراء المبتكرة، وإزالة الكربون من الصناعات التي تطلق انبعاثات كربونية ثقيلة في دائرة الضوء في النقاش العالمي حول المناخ. ويجب أن يتضمن إطار الحوكمة العالمية المجدد لإزالة الكربون الصناعي عدة عناصر، بما في ذلك زيادة الاتساق بين مبادرات التعاون الدولي الحالية لإزالة الكربون الصناعي؛ وأهداف أكثر طموحاً للقطاع الصناعي في المساهمات المحددة وطنياً؛ ودعم رصد التقدم المحرز نحو تنفيذ هذه الأهداف؛ وتحسين التحقق من قبل طرف ثالث من مشاريع إزالة الكربون الصناعية. ويمكن أن تساعد الحلول المحددة، مثل الهيدروجين النظيف والأخضر أو سلاسل إمداد المعادن المسؤولة، في تحقيق هذا الطموح.

97 - وللاستفادة من التنمية الصناعية كقوة للتنمية الشاملة للجميع والمستدامة، تحتاج حكومات البلدان النامية إلى دعم دولي في تصميم وتنفيذ حقبة جديدة من السياسات الصناعية الحديثة. وإن تحديد القطاعات والأنشطة ذات الإمكانات الأكبر لتسريع التقدم نحو التنمية الاقتصادية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة أمر مهم بشكل خاص، من أجل دعم تعزيز الاستثمار، وتيسير نقل التكنولوجيا من أجل التحول الأخضر والرقمي في الصناعة، وزيادة تنمية المهارات لإعداد القوى العاملة في المستقبل. وتعتبر السياسات الصناعية ذات التوجه المستقبلي سياسات ضرورية لضمان أن تؤدي تدفقات الاستثمار والشراكات والتعاون الدولي إلى خلق فرص متكافئة على الصعيد العالمي، وتحقيق أثر مستدام وتحسين القدرة على الصمود.

98 - وبناء على أحدث قرار اتخذته الجمعية العامة بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية (القرار 180/77)، ستواصل اليونيدو مساعدة البلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تمر بحالات نزاع وما بعد النزاع، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات محددة، في تطوير قطاعاتها الصناعية والاندماج في الاقتصاد العالمي بطريقة شاملة للجميع ومستدامة ومرنة.

99 - واعتماد برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا للفترة 2022-2031 وبرنامج عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية للفترة 2024-2033، وكذلك الاعتماد المرتقب للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، يضيف زخما للدعوات إلى دعم البلدان النامية في النهوض بالمرونة والتنويع الاقتصاديين والتحول الهيكلي والتنمية الصناعية المستدامة.

100 - ولا تزال ولاية اليونيدو تضعها في صميم الجهود المبذولة داخل منظومة الأمم المتحدة لقيادة جهود التعاون في مجال التنمية الصناعية تنفيذا لتلك الأطر وغيرها من أطر العمل، وأهمها الميثاق من أجل المستقبل والاتفاق الرقمي العالمي المرتقب.